

قياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine، واحتساب سرعة تغيير المحافظ TOR

عادل عبد الله الكيلاني

عضو هيئة التدريس بجامعة عمر المختار

كلية الاقتصاد - التمويل والمصارف

adelelkailany@gmail.com

الملخص:

يشكل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، حيث يحتل المصرف المركزي موقع الصدارة في هذا القطاع ويعد العمود الفقري له. وتكمن أهميته في دوره المحوري في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، فضلاً عن مهامه في الإشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية لضمان الاستقرار المالي والنقدي. نظراً للمكانة الجوهرية التي يحظى بها المصرف المركزي داخل الدولة، فقد أصبح موضوع استقلاليته محل اهتمام واسع لدى المختصين في المجال المصرفي، إذ تؤثر درجة استقلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والبطالة وأسعار الصرف، وذلك عبر الأدوات التي يمتلكها لإدارة السياسة النقدية. هدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine وزملائها، إضافة لاحتساب سرعة تغيير المحافظ TOR، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Method)، كما تبنت الدراسة أداة تحليل المحتوى (Content Analysis)، استناداً على القانون رقم 46 لسنة 2012. وقد كشفت نتائج الدراسة أن درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي حسب مقياس Jasmine وزملائها بلغت 23.84 درجة من مجموع درجات المقياس البالغة 32 درجة، بنسبة بلغت 75%، وهي نسبة تعتبر جيدة مقارنة بدول عربية أخرى. كما أن مؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR بلغ نسبة 0.14 من مجموع 0.24 وهي نسبة جيدة. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك عوامل متعددة ساهمت في انخفاض مستوى الاستقلالية، من بينها الانقسام الإداري للمصرف إلى فرعين في بنغازي وطرابلس. وتوصي الدراسة

بضرورة تعديل قانون المصارف المعدل 46 لسنة 2012، ومعالجة بعض القصور في المؤشرات التي أظهرت انخفاض في درجة التطبيق.

الكلمات المفتاحية: المصارف المركزية، استقلالية المصارف المركزي، مصرف ليبيا المركزي، معايير الاستقلالية.

Abstract:

The banking sector is considered one of the most important components of the contemporary economic sectors, and the Central Bank comes at the top of the pyramid of this sector as it represents the backbone of the banking sector, for its role in managing monetary and banking policy, and supervising and controlling the rest of the components of the banking sector, in order to maintain financial and monetary stability. Given the importance of the central bank and its position in the state, the issue of the independence of the central bank has been of great importance to those interested in this sector, and the degree of independence of the central bank is reflected on the components of the macro economy such as inflation, unemployment, exchange rates, etc., through the function of the central bank and the tools it possesses to manage monetary policy. This paper aims to measure the independence of the Central Bank of Libya using the Grilli & Cukierman model. The research relied on the qualitative method, using content analysis to analyze the Grilli & Cukierman model based on Law 46 of 2012. The study concluded that the degree of independence of the Central Bank of Libya was 66.4%, which is a modest degree compared to some Arab countries. The study also indicates that there are a number of variables that were reflected in the low degree of independence, including the administrative division of the Central Bank of Libya into the Central Bank of Libya, Benghazi and Tripoli.

1. المقدمة:

استقلالية المصارف المركزية تُعدّ من القضايا التي حظيت باهتمام واسع لدى الباحثين والمتخصصين في القطاع المصرفي، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وخصوصاً الاستقرار النقدي. وقد أكدت العديد من الدراسات، مثل (خورشيد، 2013) و(عشري، 2021) و(عبد المنعم وطلحة، 2019)، أن استقلال المصرف المركزي يُعدّ هدفاً ضرورياً لقيام المصرف المركزي بدوره المناط به.

ظهرت فكرة الاستقلالية لأول مرة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تحت مسمى "استقلالية المصرف المركزي"، ثم ازدادت الدعوات في التسعينات لمنح المصارف المركزية مزيداً من الاستقلالية عن الحكومات. وقد شجعت المؤسسات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وصندوق النقد الدولي (IMF) هذا التوجه، حيث استخدمه الأخير كشرط أساسي لمنح القروض للدول. كما اعتُبر الاستقلال معياراً للانضمام إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن استقلالية المصرف المركزي تعزز المصداقية في مواجهة التضخم، وفقاً لما أشار إليه (عشري، 2021).

يشير العديد من المهتمين بالقطاع المصرفي إلى أن مبررات تعزيز استقلالية المصارف المركزية اكتسبت زخماً متزايداً، رغم تراجع معدلات التضخم. ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، من بينها تبني المصارف المركزية سياسات نقدية حكيمة ومسؤولة قائمة على تعزيز استقلالياتها في مختلف الدول، بالإضافة إلى نجاح السلطات النقدية في استهداف التضخم، فضلاً عن تكامل قرارات المصارف المركزية وسياساتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسة المالية، والسياسات الاحترازية الكلية، والسياسة التجارية وغيرها (عبد المنعم وطلحة، 2019).

ومع تصاعد الدعوات لتعزيز استقلالية المصارف المركزية، اتجهت العديد من الدول مؤخراً إلى تعديل تشريعاتها لمنح هذه المصارف قدراً أكبر من الاستقلالية (ماطي، 2009)، ومن بينها ليبيا التي أصدرت القانون رقم 46 لسنة 2012، الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

بناءً على أهمية استقلالية المصارف المركزية، تسعى هذه الدراسة إلى قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012، باستخدام مقياس Jasmine وزملائها، الذي تم اعتماده نظراً لشموله مجموعة من المتغيرات المؤثرة في استقلالية المصرف المركزي، فضلاً عن استخدامه في العديد من الدراسات ذات الصلة. إضافة لقياس سرعة تغيير المحافظ TOR الذي يعتبر مؤشر مهم يعكس الاستقلال الفعلي لمصرف ليبيا المركزي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تناول عدد من المحاور، منها مفهوم استقلالية المصارف المركزية، الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه الاستقلالية، معايير تحديدها، بالإضافة إلى استعراض أنواع المقاييس المستخدمة لقياسها، والدراسات السابقة ذات الصلة، وأخيراً تحليل النموذج والنتائج والتوصيات.

2. مشكلة الدراسة:

استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية، التي يمثلها المصرف المركزي، والسلطة الاقتصادية التي تمثلها الحكومة. فالمصرف المركزي، في جوهره، مؤسسة تعمل ضمن إطار مؤسسات الدولة، والسياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها ليست سوى إحدى السياسات الاقتصادية العامة للدولة. تمنح استقلالية المصرف المركزي مزيداً من الصلاحيات للقائمين عليه، مما يتيح لهم تنفيذ السياسة النقدية بطريقة تعزز قيمة النقد، تحقق استقرار الأسعار، وتساعد في السيطرة على معدلات التضخم، بعيداً عن التأثيرات السياسية والتجاذبات بين أعضاء الحكومة والبرلمان.

ونظراً للظروف الصعبة التي واجهها مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الماضية، بما في ذلك الانقسام الإداري بين فرعيه في طرابلس وبنغازي، يرى الباحث أهمية قياس درجة استقلالية المصرف المركزي وفقاً لما ورد في قانون المصارف رقم 46 لسنة 2012، حيث سيتم قياس مؤشر استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine وزملائها لقياس درجة استقلالية المصرف المركزي، ودعم ذلك بقياس سرعة تغيير المحافظ TOR، باعتباره أحد المقاييس المهمة الداعمة لاستقلالية المصرف المركزي.

عليه فإن هذه الدراسة تبحث عن الإجابة على السؤال التالي:

- هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامه الوظيفية وإدارة السياسة النقدية وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012 حسب مقياس Jasmine؟
- ماهي متوسط فترة الحكم لمحافظ المصرف المركزي حسب مؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR؟

3. أهداف الدراسة:

1. تغطية الجانب النظري لمفهوم استقلالية المصارف المركزية، والمؤشرات المستخدمة في قياسها.
2. قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي في ظل القانون رقم 46 لسنة 2012.
3. قياس سرعة تغيير المحافظ TOR.

4. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي يؤديه مصرف ليبيا المركزي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، ولا سيما عندما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية التي تحميه من التدخلات والاعتبارات السياسية، والتي قد تقيد صلاحياته وتؤثر على قراراته. كما أن استقلالية المصرف المركزي ومؤشر تغيير المحافظ، تلعب دوراً أساسياً وجوهرياً في قدرته على معالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية، مثل التضخم، الناتج

القومي، البطالة، وغيرها من التحديات الاقتصادية والمالية. ومن الضروري أن تتماشى قرارات مصرف ليبيا المركزي مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، لضمان تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام.

5. منهجية الدراسة:

استندت الدراسة إلى المنهج النوعي (Qualitative Method) واعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لمعالجة البيانات. ويرى الباحث أن هذا المنهج وأسلوب التحليل مناسبان لهذا النوع من الدراسات التي تعتمد على التشريعات، المنشورات، والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج تدعم تحقيق أهداف الدراسة. حيث تعتمد الدراسة على دراسة Jasmine وآخرون، المنشورة عام 2019، كما تم إجراء تحليل البيانات باستخدام برنامج Excel على نظام Windows 10.

6. الدراسات السابقة:

1. دراسة (الكيلاني، 2022)، بعنوان "استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً للقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج Cukierman & Grilli لقياس استقلالية المصارف المركزية" قام الباحث بإجراء دراسة لقياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام نموذج Grilli & Cukierman لقياس درجة الاستقلالية. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Method)، حيث قام الباحث بتوظيف تحليل المحتوى لنموذج Grilli & Cukierman استناداً لقانون 46 لسنة 2012. توصلت الدراسة أن درجة الاستقلالية متواضعة حيث لم تتجاوز 66.4% مقارنة ببعض الدول العربية، وأشارت الدراسة أن هناك بعض الأسباب لهذه الدرجة كانت بسبب انقسام مصرف ليبيا المركزي بين طرابلس وبنغازي. واوصت الدراسة بضرورة إجراء تعديلاً جوهرياً على قانون المصارف الليبي، عزل السياسة النقدية عن التدخلات الحكومية.
2. دراسة (إنبيبة، 2021)، بعنوان "أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية"، هدف الدراسة إلى قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وأثرها على أداء السياسة النقدية، حيث كان افترضت الدراسة أن استقلالية المصارف المركزية لها تأثير إيجابي على أداء السياسة النقدية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. تبنت الدراسة مؤشر Cukierman استناداً على القانون 1 لسنة 2005 والقانون المعدل 46 لسنة 2012. أظهرت الدراسة أن درجة الاستقلالية كانت 0.64 وهي درجة جيدة حسب الدراسة، كما أشارت الدراسة فشل السياسة النقدية المعتمدة من

مصرف ليبيا المركزي في معالجة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد مصرف ليبيا المركزي على مؤشر Cukierman فيما يخص مجلس الادارة وعهدة المحافظ وأهداف السياسة النقدية، من خلال تعديل قانون المصارف بما يمكن مصرف ليبيا المركزي بما يمكنه من رفع درجة الاستقلالية.

3. دراسة (Fouad, Fayed, & Emam, 2019)، بعنوان "A New Insight into the Measurement of Central Bank Independence" حيث قام الباحث بتصميم مؤشرين: أحدهم يتناول استقلال المصرف المركزي بحكم القانون والآخر يقيم المستوى الفعلي لاستقلال المصرف المركزي. وترى الدراسة أن هذان المقياسان يتفوقان على المقاييس التقليدية في عدة جوانب منها، أنهما أكثر شمولاً من حيث الترتيبات المؤسسية المحتملة، ويدمج المؤشر بحكم القانون عدة جوانب تتعلق باستقلالية المصرف المركزي لم تجمع سابقاً في مؤشر واحد كاستقلال المالي، والقيود المتعلقة بالائتمان غير المباشر للحكومة، والمساءلة والشفافية. أما المؤشر الفعلي، فيتضمن المؤشرات الرئيسية الحالية لقياس استقلالية المصرف المركزي الفعلي مثل، معدل دوران رأس المال، ومؤشر الضعف السياسي، ودالة رد فعل السياسة النقدية. كما أضاف هذا المقياس وظيفة المقرض الأخير، واستقلالية مجلس إدارة المصرف المركزي، والاستقلال المالي الذي لم يدرج في الدراسات السابقة.

4. دراسة (محمد و علوش ، 2019) والتي كانت بعنوان "تأثير استقلالية المصرف المركزي على المالية العامة"، وأوضحت الدراسة أن المالية العامة لها تأثير على استقلالية المصرف المركزي من خلال جملة من المتغيرات النقدية كالتضخم إذ تؤثر المالية العامة من خلال النفقات والايادات على التضخم. وأوصت الدراسة بأن يحدد هدف واحد للسياسة النقدية في العراق نظراً للظروف التي تمر بها البلاد.

5. دراسة (البياتي و سعيد ، 2018)، "استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي" والتي أستخدم الباحثان نموذج Grilli & Cukierman حيث توصلت الدراسة إلى أن درجة استقلالية المصرف المركزي العراقي وصلت (75%) وهي درجة جيدة، كما أشار الباحثان إلى أن درجة الاستقلالية يمكن زيادتها بإجراء بعض التعديلات في قانون المصارف العراقي خاصة في متغير المحافظ ومتغير صياغة السياسة النقدية . غير أن الدراسة ترى أن درجة الاستقلالية الفعلية هي بعيدة عن هذه النتيجة .

6. دراسة (الغالبى و الجبورى ، 2017) والتي قام الباحثان بدراسة "آثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلى (البطالة والتضخم) في العراق خلال الفترة (1991-2013)"، حيث أعتد الباحثان على تحليل السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Eviews . حيث أظهرت الدراسة أن هناك تأثير إيجابى بين متغير الاستقلالية والتضخم، ولم تتأثر العلاقة بين الاستقلالية و متغير البطالة، وأن التغيرات التي تحدث في متغير البطالة لم يكن لاستقلالية المصرف المركزى العراقى أى دور فيها . ويرى الباحثان أن من أجل تخفيض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقى يجب أن ترفع درجة استقلالية المصرف المركزى العراقى. وتوصلت الدراسة أن استقلالية المصرف المركزى لها آثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلى المتمثلة في البطالة والتضخم في العراق. كما اشارة الدراسة أن التغير الذي حصل في البطالة في العراق لم يكن لدرجة استقلالية المصرف المركزى العراقى أى دور فيها.

7. دراسة (عزوز، 2008)، عنوان الدراسة "قياس استقلالية البنك المركزى في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة. إصلاح النظام المصرفى الجزائرى في ظل التطورات العالمية الراهن"، التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزى الجزائرى في ظل الاصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة، وأستخدم الباحث نموذج Grilli & Cukierman حيث كانت درجة الاستقلالية الكلية 46% وهي نسبة متواضعة جداً مقارنة ببعض الدول المجاورة . ويرجع الباحث هذا التراجع إلى عدم اشراك مجلس ادارة البنك المركزى في إعداد مشاريع القوانين التي تدعم استقلالية هذه المؤسسة . كما أن المحافظ يتم تعيينه من رئيس الجمهورية وهو ما ساهم في تراجع استقلالية المصرف المركزى .

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية المصارف المركزية في العديد من الدول، واستخدام نماذج متعددة لقياس درجة الاستقلالية، فإن الدراسات التي تم اجرائها على مصرف ليبيا المركزى استندت على مؤشر Cukierman أو Grilli & Cukierman، والذين لم يغطيا كافة مؤشرات الاستقلالية، كما أن الباحث لم تقع بين يديه دراسة أو ورقة تقيس استقلالية مصرف ليبيا المركزى باستخدام مقياس Jasmine وزملائها، ولهذا تعتبر هذه الدراسة إضافة لهذا النوع من الدراسات، خصوصاً أن نموذج Jasmine وزملائها، ضم العديد من مؤشرات الاستقلال التشريعى المتناثرة، تم جمعها في مؤشر واحد، إضافة إلى اشتماله على مؤشرات جديدة لم يتم تناولها في المقاييس أو النماذج السابقة، مثل الاستقلال المالى والمساءلة

والشفافية، وهي مقاييس مهمة تمس استقلالية مصرف ليبيا المركزي. كما قامت هذه الدراسة بقياس سرعة تغيير المحافظ TOR، وهو أحد المقاييس المهمة التي يرى الباحث ضرورة قياسها.

7. الجانب النظري :

7.1. نشأة استقلالية المصرف المركزي :

تاريخياً، تم تأسيس أول بنك مركزي في العالم عام 1668 في السويد، وتبعه بنك إنجلترا المركزي عام 1694. على مر العقود وحتى الحرب العالمية الأولى، تأثرت البنوك المركزية بتطورات اقتصادية وسياسية وديموقراطية، التي تمحورت حول استقلالية المصارف المركزية (عبدالمنعم و طلحة ، 2019) . لأكثر من 200 عام وحتى قبل إنشاء البنوك المركزية ، أثار موضوع استقلالية المصارف المركزية جدلاً واسعاً، فقد أشار ديفيد ريكاردو عام 1824 معقّباً على إنشاء بنك وطني بقوله :

"لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على اصدار النقود القانونية إذ أن منح الحكومة هذا الامر سيترك غالباً افراطاً في استعمال هذه السلطة ومن ثم سوف يؤثر على التوزيعات الاقتصادية كلاً حسب دوره" .

و أشار البياتي وسعيد (2018) أن ريكاردو أضاف أنه سوف يكون هناك خطر كبيراً إذا ما سيطر الوزراء (الحكومة) بأنفسهم على إصدار النقود الورقية ، لهذا يقترح ريكاردو أن يتم وضع ذلك في أيدي نواب يتم تفويضهم، ولا يمكن عزلهم من وظائفهم إلى عن طريق الاقتراح في مجلس النواب ، وأضاف ريكاردو منع أي تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين والوزراء، ولا ينبغي لهم أن يقرضوا أموالاً للحكومة . وإذا أرادت الحكومة الحصول على الاموال فعليها أن تحصل عليها من الضرائب أو عن طريق بيع أدوات الخزنة أو أن تقترض من أي مصرف من المصارف، ولكن لا يمكن أن تقترض الحكومة من هؤلاء الذين يملكون القدرة على اصدار النقود (البياتي و سعيد ، 2018).

وفي هذا المجال، يشير (Fraser, 1994) بأن كينز قد سبق وتحدث أمام اللجنة الملكية في المصرف المركزي الهندي عام 1913 قائلاً " إن المصرف المركزي النموذجي هو المصرف الذي يمزج المسؤولية الاساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات المصرف". مع ذلك، شهدت العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات تغييراً كبيراً في أعقاب أزمة الكساد الكبير (1929-1939) بسبب ارتفاع معدلات البطالة وركود النشاط الاقتصادي، ومن ثم زيادة تدخل الحكومة في عمل المصارف المركزية وتأميم

بعضها ونقل ملكيتها إلى الدولة وتزايد الضغط على هذه المصارف لتمويل العجوزات في الموازنة العامة، والذي كان له تأثير سلبي على استقلالية المصارف المركزية . خلال عقد الستينات من القرن الماضي، استمر هذا الاتجاه في ضوء القناعة بوجود نوع من المفاضلة ما بين البطالة والتضخم استناداً إلى العلاقة التي أظهرها منحني فيليبس (Phillips Curve) في إطار الفكر الكينزي، وهو ما يعني أن المصارف المركزية بمقدورها خفض معدلات البطالة من خلال تبني سياسات نقدية توسعية تسهم في زيادة مستويات الناتج والتشغيل ، إلا إن ذلك يأتي على حساب معدلات التضخم (عبدالمعظم و طلحة ، 2019).

شهد عقد السبعينات من القرن الماضي نقاشاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية بسبب ظهور الركود التضخمي، حيث تزايدت الشكوك حول جدوى الفكر الكينزي، والافراط في الاعتماد على سياسة نقدية توسعية في الاقتصاديات الغربية، وأشار فريدمان بوجود مفاضلة بين معدل البطالة وانحراف معدلات التضخم عن المعدل المتوقع في الأجل القصير فقط ، ما يؤكد محدودية تأثير السياسة النقدية على معدل البطالة .

وأشار العديد من الدراسات في هذه الفترة إلى مشكلة عدم الاتساق الزمني للسياسة النقدية، إذ يرى كل من Jacom & Vazquez (2005) أن الإصلاحات التي تبنتها العديد من المصارف المركزية أعطتها قدر من الاستقلالية عن السلطات المالية في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية، إنما يستند على الاسهامات النظرية وأهمها نموذج عدم الاتساق الزمني الذي قدمه كل من Kydland & Prescott عام 1977 وتم تطويره عن طريق Barro & Gordon عام 1983، حيث أشارا إلى أنه إذا ما كانت الحكومة تواجه مفاضلة بين معدلات البطالة والتضخم فهي تميل إلى تفضيل معدلات التضخم تتجاوز المعدلات المثالية (ديش ، 2018)

في عام 1985 نادى Rogoff بنفويض السياسة النقدية إلى مصرف مركزي مستقل ومتحفظ في مواجهته للتضخم كأحد الحلول المطروحة للميل التضخمي للسياسة النقدية والتي تنشأ عن تعدد أهداف هذه السياسة إذ تهدف إلى استقرار الناتج، التوظيف، إلى جانب استقرار الاسعار .

أخيراً، فقد أشار الاقتصادي في جامعة أكسفورد (يورسلا هكس) إلى مفهوم المصرف المركزي الكفو والفعال بالكلمة التالية:

"إن البنك المركزي ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة موظفين، وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية، والتي ينتظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها

لتحقيق الاغراض التي تعرف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية" (البياتي و سعيد ، 2018).

7.2. مفهوم الاستقلالية:

تعني استقلالية المصرف المركزي أن المصرف يكون مفوضاً بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية ووظائف المصرف المركزي عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للآراء ومصالح السياسيين سواء في الحكومة أو البرلمان.

استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام عن السلطة الاقتصادية المتمثلة في الحكومة في شتى النواحي سواء من جهة إدارة السياسة النقدية والانتمائية أو الهيكل التنظيمي أو الإطار التشريعي... الخ، في الواقع فإن المصرف المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسساتي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها المصرف المركزي هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة (عشري ، 2021).

فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها من دون تدخل من الجهاز السياسي، كما تعني أن يكون المصرف المركزي مفوضاً وحده بالعمل على تحقيق استقرار الاسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في المصرف المركزي بالاستقلالية، خصوصاً فيما يتعلق بتعيينهم وإقالتهم، وأن يتمتع المصرف المركزي بالاستقلال المالي عن الحكومة.

من هنا يمكن تحديد مفهوم استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية لتجنب الالتباس أو التداخل مع مفاهيم أخرى من خلال المفهومين التاليين:

1. **المفهوم الأول:** يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، عن طريق إيجاد نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها.
2. **المفهوم الثاني:** يتمثل في منح المصرف المركزي الاستقلال التام لإدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطات التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى، ويعتبر هذا المفهوم أكثر ارتباطاً بممارسات المصارف المركزية لوظائفها في الوقت الحالي (ماطي، 2009).

إذاً علينا أن نميز بين استقلالية المصرف المركزي في تحديد الاهداف والاستقلالية في تحديد الادوات. إذا كانت أهداف المصرف المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الاهداف ضعيفة والعكس، أما إذا كانت الاهداف غير محددة بدقة فتكون استقلالية المصرف المركزي أكبر، كما أنه إذا كانت الاهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الاهداف تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، أما إذا حدد هدف المصرف المركزي في استقرار الاسعار فإنه يكون أكثر استقلالاً (عباس ، 2014).

أما فيما يتعلق بتحديد الادوات، فإنه لتحقيق الهدف الرئيسي للمصرف المركزي وهو المحافظة على استقرار الاسعار والعملة، يجب استعمال كافة أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، فإذا كانت هذه الادوات مفروضة على المصرف المركزي فلا تكون له استقلالية، إما إذا كان له الحرية في اختيار الادوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيتمتع باستقلالية (عزوز ، 2008).

هناك عدة تعريفات لاستقلالية المصرف المركزي، لعل من أهمها تعريف Hicks الذي عرف استقلالية المصرف المركزي على أنها " مصرف مركزي خال نسبياً من أي تدخل سياسي " . أما Walsh (2005) فعرف الاستقلالية على أنها "تحرر صناع السياسة النقدية من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر أثناء التصرف في السياسة النقدية". أما (مايكل أبديمان) فعرف الاستقلالية على أنها "تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة واجهزتها المختلفة أي أن البنك المركزي يسمع آراء الحكومة أو من يمثلها ولكن القرار الاخير يكون له وحده" (خورشيد ، 2013).

هناك العديد من التعريفات حول استقلالية المصرف المركزي، لا يتسع المجال لسردها جميعاً، ولكن جميعها تتفق أن يستقل المصرف المركزي عن الحكومة فيما يتعلق بتحديد الاهداف والادوات، ووظائف المصرف المركزي.

8. استقلالية المصارف المركزية بين التأييد والمعارضة:

فكرة استقلالية المصارف المركزية لاقت تأييداً كبيراً وخاصة من قبل السلطات المسؤولة في المصارف المركزية، إلا أن هناك من يعارض هذه الاستقلالية. فيما يلي عرض لبعض هذه الآراء المتباينة:

8.1. الآراء المؤيدة :

يستند المؤيدون لاستقلالية المصرف المركز على مجموعة من المبررات والحجج التي يمكن أيجازها فيما يلي :

1. يرى مؤيدي الاستقلالية أن استقلالية المصرف المركزي ستؤدي إلى مصداقية السياسة النقدية، وقدرتها على تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة عليها في المدى الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية . كما أن ذلك يكسبها الشفافية في نظر الشعب والمنظمات الدولية (ماطي، 2009).
2. المؤشرات الاقتصادية الدولية، حيث يدعم صندوق النقد الدولي الاتجاه نحو استقلالية المصارف المركزية، وأصبح أحد المتطلبات المهمة في برامج الإصلاح المالي والمصرفي التي يفرضها على الدول النامية، في إطار الاتجاه العالمي نحو فرض آليات السوق وفق متطلبات السوق الحر (خورشيد ، 2013).
3. رسم السياسة الاقتصادية للبلد يجب أن تكون بعيداً عن نفوذ وتدخل رجال السياسة، بما فيهم أعضاء الحكومة والبرلمان لأنهم يسعون لكسب ود الناخب بالدرجة الأولى على حساب أهداف السياسة النقدية (البياتي و سعيد ، 2018).
4. تشير العديد من الدراسات منها Fischer أن هناك علاقة عكسية بين التضخم واستقلالية المصرف المركزي من خلال استعراضه للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية (الغالي و الجبوري ، 2016).

8.2. الآراء المعارضة:

يرى المعارضون لاستقلالية المصرف المركزي مجموعة من المبررات التي منها:

1. ان استقلالية المصرف المركزي قد لا تكون مستقلة تماماً عن سلطة الحكومة، إذ هناك وسائل وأساليب رسمية وغير رسمية عديدة تستطيع من خلالها الحكومة التأثير على السياسة النقدية التي تعتمدها المصارف المركزية المستقلة (الغالبى و الجبورى ، 2017) .

2. يرى بعض المعارضين أن المصرف المركزي هو وكيل الحكومة ومنفذ للسياسة النقدية التي تملئها عليه وإن أكثر المصارف المركزية هي خاضعة للسلطة الحكومية بحجة أن السياسة النقدية هي موضوع أو قضية سياسة، لذلك يجب على محافظي المصارف المركزية الاستجابة لأوامر قادتهم السياسيين (خورشيد ، 2013) .

3. من جانب آخر يرى بعض المعارضين أن مسألة استقلالية المصرف المركزي تؤدي إلى معالجة التضخم لا تؤكد الوقائع و هي عملية نسبية، حيث أن الواقع يشير أن بلد مثل الأرجنتين وبيرو تعاني من معدلات تضخم عالية جداً بالرغم تمتع المصارف المركزية لديها باستقلالية عالية . في المقابل هناك دول تتمتع بمعدلات تضخم منخفضة، مثل فرنسا، والمغرب، وقطر، واليابان، والسلطة النقدية لديها تتمتع بدرجة محدودة من الاستقلالية (الغالبى و الجبورى ، 2017).

إذاً تتباين الآراء بين مؤيد ومعارض لموضوع استقلالية المصرف المركزي، ولإزالة الجدل مستمر بين مؤيد ومعارض ، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن يعمل الطرفين (الحكومة، والمصرف المركزي) من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة ، وأن يعمل الطرفين أيضاً لتحقيق الصالح العام للشعب والدولة من خلال تحديد المهام بدقة وفق رؤية واحدة، على أن يلتزم المصرف المركزي بالتزام شروط الشفافية والافصاح والمسؤولية، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي .

9. معايير الاستقلالية :

تتفاوت الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية المصارف المركزية حول مجموعة المعايير التي تحدد أو تقيس درجة استقلالية المصرف المركزي كمياً وبشكل دقيق، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحتمل أحكاماً نسبية. كما اختلفت في الترتيب والوزن النسبي الممكن اعطائه لكل متغير من المتغيرات،

الأمر الذي انعكس في وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية . في العموم يمكن تقدير أو قياس درجة استقلالية المصرف المركزي من خلال التقدير الذي يبين إلى أي مدى يعطي قانون المصارف المركزية الحرية والاستقلالية في تحديد اهدافه (الاستقلال القانوني أو السياسي)، أو إلى أي مدى يعطي المصرف المركزي الحرية في اختيار ادوات السياسة النقدية اللازمة لتحديد تلك الاهداف (الاستقلال الاقتصادي) . ومن أهم هذه المعايير التي تقاس بها درجة الاستقلالية ، والتي اشتملت عليها اغلب المقاييس المهمة لقياس درجة استقلالية المصرف المركزي هي :

1. سلطة المصرف المركزي في تعيين وعزل محافظ المصرف المركزي واعضاء مجلس الادارة، ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم . في العديد من دول العالم يتم تعيين محافظ وكبار المسؤولين في المصرف المركزي من قبل الحكومة، وهذا لا يتعارض مع استقلالية تلك المصارف، إلا أنه في الدول التي تتمتع بمصارفها بدرجة عالية من الاستقلالية فإن هناك قيود ومحددات على الحكومة في مجال تعيين وإقالة محافظ المصرف المركزي ومجلس ادارته، والتي منها اشتراط موافقة البرلمان قبل التعيين، إضافة لتحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبياً، وعليه كلما كانت فترة بقاء المحافظ وباقي مجلس الادارة طويلة كلما تمتع المصرف المركزي باستقلالية أكثر (ماطي، 2009) و (خورشيد ، 2013).
2. مدى سلطة وحرية المصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ودرجة تدخل الحكومة فيها، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين المصرف المركزي والحكومة بشأن السياسة النقدية ، فكلما كانت المصارف المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية كلما تمتع المصرف المركزي باستقلالية أكثر والعكس صحيح .
3. مدى تمثيل الحكومة في مجلس ادارة المصرف المركزي، وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أو يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات، إذ تختلف درجة استقلالية المصرف المركزي من ناحية عدد اعضاء مجلس الادارة ممن يمثلون الحكومة في المصرف المركزي، فكلما انخفضت نسبة اعضاء الحكومة الممثلين في مجلس الادارة فإن المصرف يكون أكثر استقلالية والعكس (الغالبى و الجبوري ، 2016).

4. مدى التزام المصرف المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه شراء ادوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الاصدار الاول)، ومدى التزامه منح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها .
5. سلطة الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي (الاستقلال المالي) أن تدخل الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تعتبر وسيلة غير مباشرة من قبل الحكومة للتأثير على المصرف المركزي عن طريق تقييد حصوله على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي كلما كان أكثر استقلالاً (عشري ، 2021).
6. تحديد الاهداف : يعتبر المصرف المركزي مستقلاً بدرجة عالية، عندما يحدد قانون المصارف والنقد والائتمان أهداف السياسة النقدية بشكل محدد وواضح، فعندما يكون الهدف الاساسي للمصرف المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فأن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في المصرف المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .
10. **مقاييس احتساب درجة الاستقلالية للمصارف المركزية:**
هناك العديد من المقاييس لقياس استقلالية المصارف المركزية، وضعت من قبل العديد من المؤلفين والخبراء لقياس درجة استقلالية المصارف المركزية، وهناك اربع مقاييس رئيسية مستخدمة لقياس درجة الاستقلالية لهذه المؤسسات والتي منها :
1. مقاييس كل من Bade & Parkin: 1977 , Alesina :1988 , Grilli; Masciandaro & Tabellini (GMT): 1991 , Cukierman:1992،
وتتميز هذه المقاييس باعتمادها على متغيرات قانونية ومؤسسية للمصرف المركزي .
2. مقاييس وضعت باستخدام متغيرات تأثير معينة بكل دولة (متغير الأثر)، مثل Eijffinger et al: 1996.
3. مقاييس تبحث في الإطار المؤسسي للمصرف المركزي استناداً على الاستبيانات مثل :
“(Cukierman: 1992), (Cukierman, Webb and Neyapti –CWN–: 1992), (Fry, Julius, Maha–Deva, Rogers and Sterne –FJMRS–: 2000”

4. مقاييس تستخدم مدة الخدمة المتوسطة لحاكم المصرف المركزي بصفته وكيل استقلالية المصرف المركزي مثل : -DHK- (CWN: 1992), (De Haan and Kooi -DHK- (CWN: 1992), "Cukierman:1992)" (Sturm and De Haan-SDH-: 2001), (2000) .

5. مقياس Jasmine وآخرون، تم اعتماده عام 2019، حيث قامت الدراسة بجمع كافة المعايير الخاصة بالاستقلال التشريعي أو الفعلي والتي كانت مبعثرة بين الدراسات السابقة، بحيث تم إخراجها ضمن إطار موحد لتصبح أكثر شمولاً من حيث الترتيبات المؤسسية الممكنة. أحتوى مقياس الاستقلال التشريعي على 10 معايير رئيسية تتفرع منها 32 معيار فرعي كما هو واضح بالجدول رقم (1)، كما تم إضافة مؤشر جديد لم تظهر سابقاً في مقياس موحد مثل المعايير المتعلقة بالاستقلال المالي، والقيود المتعلقة بالانتماء غير المباشر للحكومة والمساءلة والشفافية. تم إضافة الاستقلال الفعلي الذي يتكون من معدل دوران المحافظ .

سيعتمد الباحث على مقياس Jasmine وزملائها، الذي هو نتيجة لدمج مجموع من المؤشرات، حيث يرى الباحث أنه يغطي كافة المؤشرات المهمة في تحديد استقلالية المصرف المركزي.

أولاً: قياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي وفق القانون 46 لسنة 2012

كما سبق وذكرنا يتكون مقياس Jasmine وآخرون، من 10 معايير رئيسية تتفرع منها 32 معيار فرعي، سيتم تناولها بالتحليل فيما يلي:

أولاً : مؤشر أهداف المصرف المركزي :

حسب هذا المؤشر، تزداد درجة استقلالية المصرف المركزي إذا حقق المصرف الهدف الاساسي وهو هدف استقرار الاسعار، بحيث يكون استقرار الاسعار هو الهدف الوحيد، وتتنخفض درجة الاستقلال عند تكون الاهداف المعلنة لا تشمل استقرار الاسعار. وهذا يظهر في المادة 5 من قانون المصارف 46 لسنة 2012 التي وضعت استقرار الاسعار كهدف مع مجموعة من الاهداف دون إعطائه الاولوية عن الاهداف الاخرى، عليه فإن هذا المؤشر تحصل على الدرجة 0.75 من أصل الحد الاقصى للدرجة وهو الواحد صحيح.

ثانياً : مؤشر صياغة السياسة النقدية:

أشارت المادة 5 من قانون المصارف 46 لسنة 2012، أن مصرف ليبيا المركزي هو المسؤول عن وضع وصياغة السياسة النقدية والائتمانية في ليبيا، وعليه فإن درجة الترتيب كانت 1 صحيح. أما فيما يتعلق بحل التنازع فإن مصرف ليبيا المركزي له السلطة النهائية في القضايا المحددة، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 1 صحيح. كما أن الحكومة ممنوعة من تجاوز المصرف المركزي فيما يتعلق بالسياسة النقدية. من هنا، كان أجمالي هذا المؤشر 3 درجات من أصل 3 درجات في المجموع، وهي درجة مرتفعة.

ثالثاً: مؤشر تعيين وإقالة محافظ المصرف المركزي:

ما يميز مقياس Jasmine هي فصل مؤشر تعيين وإقالة المحافظ عن مؤشر تعيين وإقالة مجلس الإدارة. حسب المؤشر فإن درجة استقلالية المصرف المركزي ترتفع كلما تجاوزت فترة تعيين المحافظ الدورة الانتخابية. وفي هذا الإطار أشارت المادة 17 من قانون المصارف رقم (46) لسنة 2012، أن تعيين المحافظ ونائبه يكون بقرار من السلطة التشريعية وهي البرلمان الليبي فقط، كما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة للمصرف من نفس السلطة، بشرط التشاور مع محافظ مصرف ليبيا المركزي. وأعطت المادة (18) من نفس القانون محافظ المصرف والذي يمثل الرئيس التنفيذي للمصرف، سلطة تعيين كبار المدراء والموظفين داخل المصرف. وحددت المادة (17) مدة خدمة المحافظ ونائبه بثلاثة سنوات قابلة للتجديد لثلاثة سنوات أخرى بعد موافقة السلطة التشريعية، وهذه المدة أقل من الدورة الانتخابية للحكومة.

أما فيما يخص بالإقالة، فقد حددت المادة 22 من نفس القانون، أن السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان هي السلطة المختصة بإقالة المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة حتى قبل انتهاء المدة، إذا ثبت العجز أو التقصير أو المرض، الملحق رقم (1) يعرض المؤشرات التي تتعلق بالمحافظ. حيث كانت درجة الاستقلالية في هذا المؤشر 2.67 من مجموع 5 درجات وهي درجة متوسطة نسبياً.

رابعاً : مؤشر تعيين وإقالة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي:

وفقاً لهذا المؤشر فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع كلما كانت مدة عضوية مجلس الإدارة تتجاوز الدورة الانتخابية (5 سنوات) دون أن يسمح بإعادة تعيينهم أو قيامهم بتولي مهام وظيفية أخرى طيلة مدة العضوية بالمصرف المركزي، حيث أشارت المادة الـ 17 من قانون المصارف المعدل 46 لسنة 2012 إلى آلية تعيين مجلس الإدارة والصلاحيات، وفصل أعضاء مجلس الإدارة. حيث أشارت المادة الـ 14 من

القانون المذكور إلى "يدار المصرف بمجلس إدارة، يتكون من: المحافظ، نائب المحافظ، وعضوية وكيل وزارة المالية، وستة أعضاء من ذوي المؤهلات العالية في القانون والاقتصاد والمصارف". كما أشارت المادة 17 من نفس القانون، أن يصدر قرار تعيينهم من السلطة التشريعية (البرلمان) بعد التشاور مع المحافظ ويمكن إعادة تعيينهم لمدة ثلاث سنوات، وهي أقل من الدورة الانتخابية. من هنا نجد أن مؤشر مجلس الإدارة وفقاً للمقياس تحصل على درجة 3.92 من 6 درجات، وهي درجة متوسطة.

خامساً: مؤشر حدود إقراض الحكومة:

وفق هذا المؤشر الرئيسي يتكون من 7 مؤشرات فرعية، حيث أن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذ لم يُسمح للمصرف المركزي بالإقراض المباشر سواء المضمون أو غير المضمون بالأوراق المالية، كما يرتفع المؤشر بحضر الائتمان غير المباشر للحكومة، وأن يكون المقترضون المحتملون الحكومة فقط، وإذا كانت حدود القرض موضحة بمقاييس مطلقة (مبلغ نقدي محدد)، على أن تكون استحقاق القرض خلال 6 أشهر فقط، وتحدد أسعار الفائدة على القرض حسب الاسعار السائدة في السوق. حيث أشارت المادة العاشرة من القانون 46 لسنة 2012 بعدم جواز منح تسهيلات أو ضمانات لأي جهة كانت سواء، بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وبحساب مؤشر حدود اقراض الحكومة، فإن هذا المؤشر تحصل على 4.5 درجات من أصل 8 درجات وهي درجة متوسطة. ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة إلى حدود الاقراض كانت سنة مالية، وعدم خضوع القروض الممنوحة للحكومة لفوائد بسبب صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 والذي يمنع احتساب الفوائد المصرفية على القروض.

سادساً: مؤشر المقرض الأخير:

أشارت المادة الـ 8 من قانون المصارف 46 لسنة 2012، أن يلعب المصرف المركزي دور المقرض الأخير، ولم تضع حدود للقروض الممنوحة. وحسب مقياس Jasmine وزملائها، فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا قام المصرف المركزي بتقديم قروض طواري للجهاز المصرفي وفق قيم محددة قانوناً. بناءً على ذلك، فإن مؤشر المقرض الأخير حصل على مجموع 0.5 من أصل درجة واحدة، وهي درجة متوسطة، لأن القانون لم يضع حدود لقيمة القرض أو يحدد الفترة الزمنية لسداد القرض.

سابعاً: مؤشر الاستقلال المالي:

يتكون المؤشر الرئيسي الاستقلال المالي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي (ملكية رأس مال المصرف، من يحدد الميزانية الداخلية للمصرف المركزي، تغطية الخسائر)، بناءً على هذا المؤشر فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا كان رأس المال مملوك للمصرف المركزي بالكامل. إضافة أن مجلس إدارة المصرف المركزي وحده من يملك حق وضع الموازنة التقديرية للمصرف، وأن تغطي الخسائر باحتياطيّات عامة أو خاصة أو بإعادة التقييم. بمراجعة القانون 46 لسنة 2012، فإن المادة الـ 4 تشير إلى ملكية مصرف ليبيا المركزي لرأس ماله والبالغ مليار دينار ليبي، كما تشير المادة 27 إلى آلية تغطية الخسائر. حصل مؤشر الاستقلال المالي على درجة 3 من أصل مجموع 3 وهي درجة مرتفعة، وهي تعكس درجة عالية من الاستقلال المالي يتمتع بها مصرف ليبيا المركزي، كما هو واضح من الجدول رقم (1).

ثامناً: مؤشر المسائلة:

يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية كما في الجدول رقم (1)، وترتفع درجة المقياس إذا كان المصرف المركزي يخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، كما تزداد درجة الاستقلالية إذا تم مراجعة حسابات المصرف من قبل مدقق خارجي مستقل أو لجنة تدقيق بالإضافة إلى المراجع العام. إضافة إلى ارتفاع درجة الاستقلالية بزيادة درجات الإفصاح عن المركز المالي للمصرف، ونشر تقاريره المالية بشكل دوري جنباً إلى جنب مع ملخص موجز عن الميزانية العمومية. أشارت المادة 25 إلى تولي ديوان المحاسبة مراجعة حسابات المصرف، وفقاً لطبيعة نشاط المصرف، والمعايير الدولية المقررة في مجالي المحاسبة والمراجعة. أما المادة 26 فقد أشارت إلى إلزام المصرف المركزي بالإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ونشرها في الجريدة الرسمية خلال أربعة أشهر من انقضاء سنته المالية. تحصل هذا المؤشر على درجة 2.5 من إجمالي 3 درجات وهي نسبة مرتفعة، سبب الانخفاض إلى مراجعة المصرف المركزي من قبل ديوان المحاسبة فقط.

تاسعاً: مؤشر الشفافية:

كما يظهر في مكونات المؤشر، فإن درجة استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا كان المصرف المركزي ملزم بنشر التقارير والقوائم بشكل دوري (سنوي، نصف سنوي، ربع سنوي، شهري) إضافة لتقارير عن السياسات النقدية والتضخم، وتنخفض درجة استقلالية المصرف المركزي إذا كان غير ملزم قانوناً بنشر أي معلومة. في هذا الخصوص، ألزمت المادة 26 مصرف ليبيا المركزي بنشر التقارير والقوائم المالية بشكل

سنوي والاوزاع المالية والنقدية والمصرفية المحلية، وتنتشر في الجريدة الرسمية. تحصل هذا المؤشر على درجة 1 من أصل المجموع 1 وهي أعلى درجة.

عاشراً: مؤشر سياسات سعر الصرف:

ترداد درجة استقلالية المصرف المركزي، حسب هذا المؤشر، إذا كان المصرف المركزي هو المسؤول وحده عن صياغة سياسة سعر الصرف، كما يظهر في الجدول رقم (1). حيث أشارت المادة 32 إلى أن مصرف ليبيا المركزي هو الوحيد المخول بتحديد أسعار صرف الدينار الليبي، مقابل العملات الأجنبية. عليه فإن مؤشر سياسة سعر الصرف سجلت درجة 1 من أصل المجموع (1)، وهي أعلى درجة، وذلك بسبب تفرد مصرف ليبيا المركزي بوضع وتنفيذ سياسة سعر الصرف.

ثانياً: قياس سرعة تغيير المحافظ: TOR

يقيس هذا المؤشر متوسط فترة تولي منصب محافظ المصرف المركزي، ويتم حسابه بقسمة عدد محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة على عدد سنوات هذه الفترة.

$$\text{سرعة تغيير المحافظ TOR} = \frac{\text{عدد من محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة}}{\text{عدد سنوات هذه الفترة}}$$

تم وضع هذا المقياس من قبل كوكيرمان Cukierman حيث وضع معدلاً يتراوح ما بين 0.24-02 عندما ينتخب المحافظ من 4 إلى 5 سنوات، وكلما انخفض معدل مؤشر TOR دل ذلك على أن المصرف المركزي متحرراً من الضغوطات الحكومية، ويعكس استقلال أكبر للمصرف المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية (خورشيد ، 2013).

تم تطبيق هذا المقياس على حالة مصرف ليبيا المركزي، حيث تداول على منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي عدد محافظين (2) خلال الفترة من 2011 حتى 2025، حيث كانت النتيجة، 0.14 من 0.24 نقطة، وهي درجة فوق المتوسط، تعكس تمتع مصرف ليبيا المركزي بقدر أعلى من الاستقلالية عن الحكومة. ويمكن دعم هذه النتيجة من خلال تغير الحكومات خلال هذه الفترة دون أن يتم تغيير المحافظ.

كما يظهر في المعادلة التالية:

$$\text{سرعة تغير المحافظ TOR} = \frac{2}{14} = 0.14$$

مناقشة نتائج مؤشر الاستقلالية التشريعي، كما يظهر في الجدول رقم (1) استناداً للقانون المعدل 46 لسنة 2012

أظهرت نتيجة التحليل كما هو ظاهر بالجدول رقم (1) أن أجمالي درجة المؤشر بلغت 23.84 درجة من مجموع 32 درجة، وهو ما يمثل نسبة 75% وفق القانون المعدل 46 لسنة 2012، وهي نسبة جيدة مقارنة بدرجة استقلالية البنك المركزي المصري الذي سجل درجة 22.83، بنسبة 71% والذي الاعتماد في حسابها على القانون المصري رقم 194 لسنة 2020 (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي)، ودرجة استقلالية المصرف المركزي العراقي التي سجلت 75% حسب مقياس Grilli & Cukierman، ودرجة استقلالية مصرف الجزائر المركزي، والذي سجلت درجة الاستقلالية نسبة 46% حسب مقياس Cukierman، وهي نسبة ضعيفة جداً. من ناحية أخرى، هذه النسبة قريبة من درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي التي أجراها (الكيلاني، 2022)، والتي سجل 66.4% والتي اعتمدت نموذج Grilli Cukierman & ودراسة (إنبية، 2021) والتي استندت على مقياس Cukierman، والتي كانت النتيجة 64.7% وهي نسبة لا بأس بها رغم غياب العديد من المؤشرات التي لم يتم تناولهم مثل المسائلة، والشفافية، وسياسة سعر الصرف. حيث كان مؤشر Jasmine وزملائها أكثر شمولاً والذي غطى كافة المؤشرات التي تعكس استقلالية المصرف المركزي. من جهة أخرى، سجل مقياس سرعة تغيير المحافظ TOR درجة 0.14 وهي درجة فوق المتوسطة، وتعتبر متقاربة مع درجة مقياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام نموذج Jasmine وزملائها والتي سجلت 71%. يرجع الباحث تسجيل نسبة 71% في مقياس Jasmine وزملائها، إلى أخفاق القانون في بعض المؤشرات مثل مؤشر المحافظ والذي تحصل على درجة 3.5 من مجموع المؤشر الكلي 5، والذي كان بسبب حصر السلطة التشريعية دون غيرها في تعيين المحافظ، والذي يفضل أن يكون ترتيب مشترك يتم الترشيح من مجلس الادارة ويعرض على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فيما يتعلق بالفصل والاقالة الذي منح للسلطة التشريعية تقديراً دون أسباب صحية أو أخفاق المحافظ في تنفيذ السياسة النقدية أو قرار محكمة مستقلة.

مؤشر مجلس الادارة حقق 3.92 درجة من أصل المجموع 6 درجات، وترجع لإخفاق القانون في مدة عضوية المجلس والتي كانت أقل من الدورة الانتخابية، واعطاء حق الفصل للسلطة التشريعية دون غيرها،

حيث أعطى المؤشر الدرجة كاملة لفصل أعضاء مجلس الادارة أو العضو بسبب عجز أو مخالفة قانونية أو حكم قضائي. المؤشر الاخر الذي شهد انخفاض في درجات المؤشر، هو حدود الاقراض الحكومي، والتي كانت في أدنى المؤشر 0.33، والتي كانت نسبة من إيرادات الحكومة، في حين أن الدرجة الكاملة لحدود الاقراض تكون موصوفة بمقياس مطلق. أما فيما يتعلق بمدة استحقاق القرض، فقد اعطى القانون للمصرف المركزي استحقاق القرض سنة، وهي درجة أقل من الدرجة الكاملة للمؤشر الفرعي وهي يكون استحقاق القرض خلال 6 أشهر. فيما يتعلق بالمقرض الاخير، فقد كانت الدرجة متواضعة بسبب عدم وضع حدود لقيمة القرض الممنوح. في مؤشر المسائلة كانت الدرجة منخفضة بسبب مراجعة المصرف من قبل ديوان المحاسبة دون وجود مراجع خارجي مستقل بالإضافة لديون المحاسبة. الجدول رقم (1) يُظهر ملخص لعدد المؤشرات الرئيسية والفرعية، والدرجة حسب قانون المصارف المعدل رقم (46) لسنة 2012، مقارنة بالدرجة الكلية لكل مؤشر. أما فيما يتعلق بمؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR فقد سجل نسبة 0.14 من 0.24 خلال الفترة من 2011 حتى 2025 والذي شهدت تداول منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي عدد 2 محافظين، رغم مرور أكثر من 5 حكومات خلال الفترة. وهذا يعكس استقلال منصب المحافظ وعدم تأثره بتغيير الحكومة وتداولها.

جدول رقم (1) ملخص عام للمقياس

ر. م	المؤشر الرئيسي	عدد المؤشرات الفرعية	مجموع درجات كل مؤشر	الدرجة حسب قانون المصارف
1	الاهداف	1	1	0.75
2	صياغة السياسات	3	3	3
3	تعيين المحافظ	5	5	2.67
4	مجلس الادارة	6	6	3.92
5	حدود اقراض الحكومة	8	8	5.5
6	المقرض الاخير	1	1	0.5
7	الاستقلال المالي	3	3	3

2.5	3	3	المسائلة	8
1	1	1	الشفافية	9
1	1	1	سياسة سعر الصرف	10
		0.14	مؤشر سرعة تغيير المحافظ	
23.84	32		المجموع	
75%			النسبة	

11. النتائج :

كان الهدف من الدراسة هو الاجابة على السؤال، هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامه الوظيفية وإدارة السياسة النقدية وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012 وعليه اعتمدت الدراسة على نموذج Jasmine وزملائها، لقياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي. كما هدفت الدراسة إلى قياس سرعة تغير المحافظ TOR الذي تم إعداده من قبل. Cukierman حيث تكمن أهمية استقلالية مصرف ليبيا المركزي في قدرته على الاستقلال عن سلطة الحكومة المطلقة، وأن يتحرر من أي ضغوطات سياسية تكون سبب في النيل من استقلاليته في تحقيق أهدافه التي شرعها له القانون .

وخلصت الدراسة للنتائج التالي:

1. حقق مصرف ليبيا المركزي مؤشر استقلالية جيد مقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة ، حيث سجل 23.84 درجة من 32 درجة أي بنسبة 75% حسب مقياس Jasmine وزملائها.
2. سجل مقياس تغيير المحافظ 0.14 من أجمالي مقياس المؤشر والذي يتراوح بين (0.2-0.24) حيث ترتفع درجة استقلالية المصرف المركزي بانخفاض درجة المعدل.
3. استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، وإنما يكون باتفاق بين الطرفين على تحديد الاهداف التي في النهاية تخدم الاقتصاد الكلي للدولة .
4. القانون رقم 46 لسنة 2012 ، يعطي المصرف المركزي استقلالية جيدة في بعض المتغيرات خصوصاً فيما يتعلق بالجهة التي تعين المحافظ ونائبه ومجلس الادارة، ومسؤولية صياغة السياسة النقدية، وإقراض الحكومة.
5. نظم القانون وظيفة الاقراض من خلال وضع مجموعة من الضوابط والشروط الصارمة.

6. مدة تعيين المحافظ ونائبه قصيرة نسبياً لتحقيق أهداف السياسة النقدية المتوسطة وطويلة الاجل، الأمر الذي يضعف من درجة استقلالية المصرف المركزي.
7. ما يميز القانون 46 لسنة 2012 أنه أعطى مصرف ليبيا المركزي صلاحيات جيدة في إقراض الحكومة، وأن المصرف المركزي له الكلمة النهائية في ذلك دون ضغوطات من الحكومة.
- 12. التوصيات :**

1. إجراء تعديلات جذرية على قانون المصارف رقم 46 لسنة 2012 من أجل إعطاء مصرف ليبيا المركزي مزيد من الاستقلالية.
2. ضرورة توحيد شقي مصرف ليبيا المركزي (طرابلس ، بنغازي) في أقرب وقت ، حتى يقوم المصرف بتحقيق اهدافه في الاستقرار المالي واستقرار الاسعار.
3. ضرورة التنسيق مع الحكومة في إدارة السياسة النقدية والتجارية والاقتصادية والمالية من أجل تحقيق أداء افضل للسياسة الاقتصادية الكلية في ليبيا.
4. عزل السياسة النقدية عن تدخلات الحكومة.
5. وضع قواعد واضحة لمساءلة مصرف ليبيا المركزي عن نتائج الاعمال وفق المعمول به، بحيث يتم وضع قواعد واضحة للعلاقة بين مصرف ليبيا المركزي والحكومة، لتتلافى عدم تعارض الاهداف.
6. إعادة النظر في آلية تشكيل مجلس الادارة، بحيث يتم تشكيله وفق ما هو منصوص عليه في قانون المصارف.
7. منع التمويل المباشر للدين الحكومي.
8. تطوير سوق المال في ليبيا بما في ذلك سوق النقد ن أجل إعطاء المصرف المركزي مزيد من القدرة لتنفيذ ادوات السياسة النقدية بشكل يضمن توظيفها بشكل أكثر فاعلية.
9. تعديل مدة تعيين محافظ المصرف المركزي بما يتماشى مع الدورة الانتخابية، من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية على المدى الطويل، وتحقيق مزيد من الاستقلالية.

الدراسات المستقبلية:

بناءً على درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي والتي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة، فإن هناك العديد من الدراسات يمكن أنجازها استكمالاً لهذه الدراسة، حيث يمكن ربط استقلالية مصرف ليبيا المركزي بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، والبطالة، والنااتج الاجمالي، ومعرفة تأثير استقلالية

مصرف ليبيا المركزي على هذه المتغيرات. كما أن هناك العديد من النماذج المستخدمة في قياس استقلالية المصارف المركزية يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

المراجع

حياة جمعة محمد، و جعفر باقر علوش . (2019). استقلالية البنك المركزي وتأثيرها بالمالية العامة. لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 32، الصفحات 360-372.

ستار خليل البياتي ، و مشتاق لطيف سعيد . (2018). استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 116، الصفحات 1-10.

Grilli & Eadal الكيلاني. (2022). استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً للقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج لقياس استقلالية المصارف المركزية. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الصفحات 71-91. Cukierman.

عادل إنبيبة. (2021). أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية. مجلة جامعة الزاوية، الصفحات 1-30.

عبدالحسين الغالبي، و سوسن الجبوري . (2017). اثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 3، الصفحات 235-461.

عبدالحسين جليل الغالبي ، و سوسن كريم الجبوري . (2016). العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 2، الصفحات 93-116.

علي عزوز. (2008). قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة. إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة (الصفحات 1-24). ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

المؤشرات الرئ	المؤشرات الفرعية	التوصيف	الدرجة	حسب قانون المصارف 2012/46
الاهداف	هدف استقرار الأسعار	استقرار الاسعار هدف وحيد ورئيسي	1	
		استقرار الاسعار هدف واحد متوافق مع أهداف آخر بدون اعطاء أولوية للأهداف الأخرى	0.75	0.75
		استقرار الاسعار جنب إلى جنب مع الأهداف الأخرى دون أن يكون له الأولوية.	0.5	
		لا يوجد ذكر واضح للأهداف	0.25	
		الأهداف المعلنة لا تشمل استقرار الاسعار	0	
	وضع وصياغة	المصرف المركزي منفرداً	1	1

	0.75	المصرف المركزي والحكومة	السياسة النقدية	صياغة السياسات
	0.5	المصرف المركزي والحكومة ولكن بنفوذ أقل للمصرف		
	0.25	الحكومة بمشورة المصرف المركزي		
	0	الحكومة فقط		
1	1	المصرف المركزي لديه السلطة النهائية في القضايا المحدودة بوضوح في القانون (مثل أهداف المصرف)	من لديه السلطة النهائية عند المنازعة في القرار	
	0.83	المصرف المركزي مستقل فيما يتعلق بتحقيق أهدافه، لكن الميثاق لا يتضمن أي حكم يتعلق بحل النزاعات.		
	0.67	في حالة النزاع، القرار النهائي يعود إلى مجلس يمثل فيه أعضاء المصرف المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية (يمكن أن تشمل الرئيس) ولكن بطريقة شفافة		
	0.5	في حالة النزاع، القرار النهائي متروك للسلطة التشريعية		
	0.17	الحكومة لديها السلطة النهائية في جميع قضايا السياسة ولكن الموضوع إلى المحاكمة العادلة والاحتجاج المحتمل من قبل المصرف المركزي		
	0	لدى الحكومة سلطة غير مشروطة على قضايا السياسة		
1	1	الحكومة ممنوعة من تجاوز المصرف المركزي		
	0.5	مسموح به بموجب قواعد صارمة (في حالات استثنائية لفترة محدودة بعد موافقة البرلمان)		
	0	تجاوز غير مشروط ممكن حسب تقدير حكومة		
	1	تتجاوز الدورة الانتخابية (أكثر من 5 سنوات)	مدة تولي المنصب	
	0.5	نفس الدورة الانتخابية		
0	0	أقل من الدورة الانتخابية أو حسب تقدير المعين		
	1	غير مسموح	احتمالات إعادة التعيين	
0.67	0.67	يمكن إعادة التعيين مرة واحدة بعد انقضاء الفترة الاولى		

	0.33	لا يتضمن ميثاق المصرف المركزي أي بند بشأن إعادة التعيين	
	0	يسمح ميثاق المصرف المركزي بإعادة تعيين المحافظ بدون حدود	
	1	ترتيب مشترك يرشح من مجلس إدارة المصرف ويعرض على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس	سلطة تعيين المحافظ
	0.83	يتم التعيين حصراً من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي	
	0.67	يتم التعيين من قبل مجلس يتكون من أعضاء من مجلس الإدارة والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية	
0.5	0.5	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التشريعية	
	0.33	يتم التعيين حصراً من قبل الرئيس	
	0.17	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التنفيذية بشكل جماعي (مجلس الوزراء)	
	0	يتم التعيين حصراً من قبل بعض أعضاء السلطة التنفيذية	
	1	يسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بسياسات المصرف المركزي (أي عجز صحي أو خرق للقانون أو سوء السلوك) بحكم قضائي أو محكمة مستقلة.	
	0.83	سمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (العجز أو مخالفة القانون أو سوء السلوك) بعد موافقة الجهة المرشحة وجهة التعيين في عملية من خطوتين	الفصل (الاقالة)
	0.67	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير مجلس إدارة المصرف المركزي	
0.5	0.5	يجوز الفصل بموجب السلطة التشريعية التقديرية	
	0.33	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير الرئيس	
	0.17	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير الحكومة لأسباب سياسية.	
	0	يُسمح بالفصل غير المشروط وفقاً لتقدير الحكومة أو أن الميثاق لا يتضمن شرط الفصل	

1	1	لمحافظ ممنوع من شغل أي منصب آخر في الحكومة أثناء وجوده في منصبه	عدم ملائمة تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة	مجلس الادارة
	0.5	بإذن من السلطة التنفيذية		
	0	لا يوجد تشريع يمنع ذلك		
	1	يتجاوز الدورة الانتخابية (أي أكثر من 5 سنوات)	مدة العضوية	
	0.5	نفس الدورة الانتخابية		
0	0	أقل من الدورة الانتخابية أو حسب تقدير المعين		
	1	غير مسموح بإعادة التعيين	احتمالات إعادة التعيين	
0.67	0.67	يمكن إعادة التعيين مرة واحدة بعد انقضاء الفترة الاولى		
	0.33	لا يتضمن ميثاق المصرف المركزي أي بند بشأن إعادة التعيين		
	0	يسمح ميثاق المصرف المركزي بإعادة تعيين مجلس الادارة بدون حدود		
	1	يرشح ويعين في عملية من خطوتين	سلطة تعيين مجلس الادارة	
0.75	0.75	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التشريعية		
	0.5	يتم التعيين حصراً من قبل الرئيس		
	0.25	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التنفيذية بشكل جماعي (مجلس الوزراء)		
	0	يتم التعيين حصراً من قبل بعض اعضاء السلطة التنفيذية		
	1	يُسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (أي عجز أو مخالفة للقانون أو سوء السلوك) بحكم قضائي أو محكمة مستقلة.	فصل أعضاء مجلس الادارة	
	0.83	يُسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (أي عجز أو مخالفة للقانون أو سوء السلوك) بعد موافقة الجهة المرشحة وجهة التعيين في عملية من خطوتين		
	0.67	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير مجلس إدارة المصرف المركزي		
0.5	0.5	يجوز الفصل بموجب السلطة التشريعية التقديرية		
	0.33	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير الرئيس		

	0.17	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير الحكومة لأسباب سياسية.		
	0	يُسمح بالفصل غير المشروط وفقاً لتقدير الحكومة أو أن الميثاق لا يتضمن شرط الفصل		
1	1	في يحضر على أعضاء مجلس الادارة تولي أي منصب آخر الحكومة أثناء وجودهم في عضوية المجلس	عدم ملائمة تقلد أعضاء الادارة مجلس وظائف أخرى في الحكومة	
	0.5	بإذن من السلطة التنفيذية		
	0	لا يوجد تشريع يمنع ذلك		
1	1	لا يوجد تمثيل للحكومة أو القطاع الخاص (باستثناء وزير المالية دون حق التصويت)	هيكل مجلس الإدارة	
	0.5	تمثيل الحكومة مع حق التصويت		
	0	تمثيل الحكومة بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص مع حق التصويت		
1	1	غير مسموح بالإقراض غير المضمون بالأوراق المالية	حدود على الإقراض المباشر غير المضمون بالأوراق المالية	
	0.67	يسمح بالإقراض في حدود صارمة ومحددة		
	0.33	يسمح بالإقراض في حدود مرنة		
	0	لا توجد حدود قانونية للإقراض		
1	1	غير مسموح به	حدود على الإقراض المباشر المضمون بالأوراق المالية	
	0.67	مسموح به في حدود صارمة ومحددة		
	0.33	مسموح به في حدود مرنة		
	0	لا توجد حدود قانونية للإقراض		
1	1	يحضر الائتمان غير المباشر للحكومة	قيود على الإقراض غير المباشر	
	0.5	لا قيود على السوق الثانوية، ولكن يتم فرض حدود السحب على المكشوف من المصارف العامة		
	0	لا قيود على الائتمان غير المباشر		
1	1	الحكومة المركزية فقط		

المقترضون المحتملون	جميع مستويات الحكومة (الحكومة المركزية/ الولايات..الخ)		0.67	
	جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة		0.33	
	كل القطاع العام والخاص		0	
حدود إقراض البنك معرفة في	الحدود على مبلغ القرض موصوفة بمقياس مطلق		1	
	كنسبة من التزامات المصرف أو رأس المال		0.67	
	كنسبة من إيرادات الحكومة		0.33	0.33
	كنسبة من نفقات الحكومة		0	
استحقاق القرض	خلال 6 أشهر		1	
	خلال سنة		0.67	0.67
	أكثر من سنة		0.33	
	لا توجد حدود قانونية		0	
أسعار الفائدة على القروض	أسعار السوق		1	
	لا تقل عن حد معين		0.75	
	لا تتجاوز حد معين		0.5	
	لا يتضمن التشريع أي أحكام قانونية صريحة فيما يتعلق الفائدة (متروكة للمصرف المركزي)		0.25	
	لا توجد فائدة على القروض الممنوحة للحكومة		0	0
بيع أو شراء الاوراق المالية الحكومية من السوق الاولي	المصرف المركزي قانوناً يحظر تداول الاوراق المالية الحكومية في السوق الاولي.		1	
	المصرف المركزي لا يحظر تداول الاوراق المالية الحكومية في السوق الاولي.		0.5	0.5
	التشريع لا يتضمن أي نص يتعلق بذلك		0	
	يقدم المصرف المركزي قروض طواري منظمة قانوناً تحدد سقف لقيمة القرض		1	
المقرض الاخير	وظيفة الملاذ الأخير			

0.5	0.5	يقدم المصرف المركزي قروض طواري منظمة قانوناً بدون حدود لقيمة القرض			
	0	يطبق المصرف المركزي سياسة تقديرية للقروض الطارئة			
1	1	مملوك للمصرف المركزي	ملكية رأس مال المصرف	الاستقلال المالي	
	0.75	تمتلك الحكومة أقل من نصف رأس مال المصرف المركزي			
	0.5	تمتلك الحكومة أكثر من نصف رأس مال المصرف			
	0.25	تمتلك الحكومة كل رأس مال المصرف			
	0	يتملك القطاع الخاص رأس مال المصرف المركزي			
	1	1			مجلس إدارة المصرف المركزي وحده يضع الموازنة التقديرية الخاصة بالمصرف أو مع موافقة السلطة التشريعية أو الرئيس
0.67		فقط السلطة التشريعية أو الرئيس يضع الموازنة التقديرية للمصرف المركزي			
0.33		السلطة التنفيذية فقط هي التي تحدد بوضع الموازنة التقديرية للمصرف المركزي			
0		لا يحدد القانون من يحدد الميزانية الداخلية للمصرف المركزي			
1	1	الخسائر مغطاة باحتياطيات عامة أو احتياطيات خاصة أو بحساب إعادة التقييم والأموال الداخلية الأخرى	تغطية خسائر المصرف		
	0.5	الخسائر مغطاة أولاً بالاحتياطيات العامة ثم من الموازنة العامة للدولة			
	0	يتم تغطية الخسائر فقط من الموازنة العامة للدولة			
	1	1		يمثل المصرف المركزي أمام السلطة التشريعية	
0.5		يمثل المصرف المركزي أمام الرئيس			
0		يمثل المصرف المركزي أمام الحكومة			
	1	مدقق خارجي مستقل أو لجنة تدقيق بالإضافة إلى مراجع	مراجعة الحسابات		
		عام يتبع الحكومة (القيام بتدقيق الحسابات المالية السنوية			

		بما يتوافق مع المعايير الدولية)		
0.5	0.5	فقط المراجع العام للحكومة يراجع الحسابات المالية السنوية	الافصاح عن المركز المالي للمصرف	
	0	يتم تقديم البيانات المالية السنوية دون شرط رسمي للمراجعة (فقط التدقيق الداخلي)		
1	1	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر تقاريره المالية الدورية جنباً إلى جنب مع ملخص موجز عن الميزانية العمومية		
	0.5	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر بياناته المالية مرة واحدة في السنة		
	0	لا يوجد نص صريح في التشريع يلزم المصرف المركزي بالكشف عن البيانات المالية	نشر تقارير السياسة النقدية ومؤشرات التضخم	الشفافية
1	1	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر تقارير دورية (سنوية، نصف سنوية، شهرية) عن السياسات النقدية والتضخم		
	0.5	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر التقارير السنوية فقط		
	0	المصرف المركزي غير ملزم قانوناً بنشر أي معلومات		
1	1	المصرف المركزي فقط	من يصوغ سياسة سعر الصرف	سياسة سعر الصرف
	0.5	المصرف المركزي والحكومة		
	0	الحكومة وحدها		
23.84			الدرجة	
75%			النسبة	

علي عشري . (13 1, 2021). قياس استقلالية البنك المركزي المصرفي في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصفحات 453-510.

غادة عباس . (2014). دور استقلالية المصارف المركزية في الحد من التضخم. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 36، الصفحات 31-49.

فاطيمة الزهراء ديش . (2018). دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات الاقتصادية دراسة حالة : أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية . تلمسان: غير منشورة.

مريم ماطي. (2009). استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية - حالة بنك الجزائر - . أم البواقي: غير منشورة.

نجاه محمد خورشيد . (2013). استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية. حلب: غير منشورة.

هبة عبدالمنعم ، و وليد طلحة . (2019). موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية. صندوق النقد العربي.

B W Fraser .(1994) .Reserve Bank of Australia Bulletin من 09 02 ,2021 ، تاريخ الاسترداد .Reserve Bank of Australia Bulletin: <https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1994/dec/pdf/bu-1294-1.pdf>

Jasmine M Fouad ،Mona E Fayed و ،Heba Talla A Emam .(2019) .A New Insight into the Measurement of Central Bank Independence .Journal of Central Banking Theory and Practice ، الصفحات 96-67.

الملحق رقم (1) مؤشرات الاستقلالية حسب مقياس Jasmine